الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

قسم الاقتصاد والإدارة

بالشراكة مع مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

ينظم الملتقى الوطني حول

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية

المداخلة تحت عنوان

تقييم التجارة البينية للدول العربية

من اعداد:

د. صويلح اميمة

أستاذ محاضر قسم –ب-بالمدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة

Abstract:

This study aims to know and evaluate the reality of Arab trade exchange under yhe agreement of the greater arab free trade area, and know the level of inter-Arab trade exchanges.

The study concluded that the level of Arab trade exchange in the region have improved, and there are challenges and obstacles facing intra-Arab trade in the region, and solutions must be found to improve the level of trade exchange in the greater Arab free trade Area by diversifying productive structures, liberalizing trade in services, and adopting aconomic strategies.

Keywords:

Arab free trade zone, arab trade exchange, economic integration.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وتقييم واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومعرفة مستوى المبادلات التجارية العربية البينية.

وقد توصلت الدراسة الى ان مستويات التبادل التجاري العربي في المنطقة قد تحسنت، وتوجد تحديات وعقبات تواجه التجارة العربية البينية في المنطقة، ويجب إيجاد حلول لتحسين مستوى التبادل التجاري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية وتحرير تجارة الخدمات وتبني استراتيجيات اقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

منطقة التجارة العربية الحرة التبادل التجاري العربي التكامل الاقتصادي.

المقدمة:

لقد بدأت تبني فكرة التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، من طرف دول العالم لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية متمثلة في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحسين معدلات التبادل الدولي وتحقيق النمو الاقتصادي والرفع من حجم الاستثمار والحفاظ على المصالح السياسية للدول المتكاملة.

وتعد اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من اشكال التكامل الاقتصادي العربي التي تم الإعلان عنها لتحقيق اهداف اقتصادية وتجارية، ومنها تنمية التبادل التجاري العربي ومواكبة التحولات الاقتصادية والدولية والتخلي عن التبعية للعالم الخارجي.

مما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما هو اقع التجارة البينية في الدول العربية ؟

اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة في:

-معرفة نشأة وتطور التجارة البينية للدول العربية،

-التطرق الى أهمية التجارة البينية للدول العربية،

-عرض الإطار القانوني لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى،

- توضيح انعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على التجارة الخارجية العربية.

1-نشأة التجارة البينية للدول العربية:

دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في 1 يناير 1998 وتنص على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر سنويا. تم رفع نسبةء المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية (10 في المائة التخفيض إلى 20 في المائة خلال عامي 2004 و،2005 ليصل إجمالي التخفيض إلى 80 في المائة بداية من عام ،2004 ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض إلى 100 في المائة .

-لا تسري أحكام الاتفاقية على المنتجات والمواد المحظور استيرادها وتداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الصحي، وتلتزم الدول الأطراف.

-تم إلغاء شرط التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمستندات المصاحبة لها من قبل السفارات والقنصليات بالخارج كتسهيل لعملية التخليص الجمركي .

- الانتهاء من إعداد آلية المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، الدعم والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية) في إطار المنطقة .

- الانتهاء من إعداد دليل لكافة القوانين واللوائح المنظمة لحماية المستهلك في الدول العربية، وبدء التفاوض حول إطار استرشادي للدول العربية لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

-الانتهاء من بروتوكول التعاون في مجال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكارات بالدول العربية وجاري العمل على اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .ً تطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة

-يجرى حاليا التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي قد تنشأ بين الدول الأطراف .ً تطوير البنية التشريعية للمنطقة العربية من خلال إعداد ملاحق قانونية خاصة.

- يتم حاليا بموضوعات الصحة والصحة النباتية، والقيود الفنية على التجارة، والملكية الفكرية، وتسهيل التجارة والمشتريات الحكومية .

- استحداث آلية خاصة بمتطلبات الشفافية تشتمل على إلزام الدول الأعضاء بنشر قوانينها ولوائحها حول جميع الموضوعات الخاصة بالاتفاقية، وكذلك توفير آليات إخطار وتوفير 4المعلومات وتحديد نقاط اتصال وطنية للدول الأعضاء .

- استحداث آلية لمواجهة تزايد تطبيق القيود والتدابير غير الجمركية لدى بعض الدول العربية الأعضاء في المنطقة، ترتكز على مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية. والاخطارات لأي إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن (الشاذلي، عدوي، و احمد، 2022، صفحة 9).

2-أهمية التجارة البينية للدول العربية:

لا تقتصر أهمية التجارة العربية البينية في تحويل الصادرات الى إيرادات اجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية ،من خلال ما تنتجه فرص التصدير من إمكانية لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيح أهمية التجارة البينية فيما يلي:

-تنويع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية،

-تامين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي تعاني فيها من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل انتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل ومؤسسات التغليف والتسويق وغيرها،

-توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن البقاء في الأسواق العربية،

-تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن احلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الأوروبية،

-إيجاد الية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط تشكيلة سلعية مناسبة

-توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة،

-التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي الى الركود وتراكم السلع المعروضة (ثامر و عبيدة، 2021، صفحة 453).

3-تطور التجارة البينية للدول العربية:

وفقاً إلى التقرير الصادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد سجلت قيمة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا كبيراً خلال العشر سنوات الماضية (2005-2015) حيث تضاعفت التجارة من 271,45 مليار دولار عام 2005 إلى 878 مليار دولار أمريكي عام 2015 بزيادة بلغت 223.%

وذكر التقرير أن المملكة العربية السعودية من أهم الدول اندماجاً في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي حيث تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول الفاعلة في التجارة البينية، في حين جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بقيمة 121,7 مليار دولار ، بما يعادل 15,2% من التجارة البينية، تلها جمهورية تركيا 77,8 مليار دولار تمثل 9,7%، ثم المملكة العربية السعودية 74,3 مليار دولار تمثل 9,3.%

وأشار التقرير إلى استحواذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2014 على التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بحوالي 35 %، ثم الدول الأسيوية (31%) ثم دول الشرق الأوسط (24%)، ثم دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (7%) ودول اتحاد المغرب العربي) 5.(%
وحول أهم السلع والمنتجات المتداولة في التجارة البينية شكلت المواد المصنعة المختلفة 32%، تلتها المحروقات المنجمية 19%، ومن ثم المواد الغذائية 18%، الآليات ومعدات النقل 17%، والمواد الكيماوية 10%، ومواد أولية غير قابلة للأكل 3.%

ويهدف المعرض التجاري الإسلامي إلى التعريف بمنتجات وخدمات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمساهمة في تنمية التبادلات التجارية والاستثمارات البينية فيما بين الدول الأعضاء ؛ وتنمية علاقات التعاون والشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وتيسير تبادل المعلومات حول العرض والطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وخلق فضاء للقاءات بين الفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء ؛ والعمل على تنمية الاندماج والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ؛ وتمكين كافة الفعاليات الاقتصادية من الاطلاع على آخر المستجدات المبتكرة في مجال الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات.

ويأتي تنظيم المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار القرارات والتوصيات الصادرة في ميدان التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمصادق عليها من مؤتمرات القمة الإسلامية ومختلف دورات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الشؤون الخارجية. وقد صادقت لجنة الكومسيك على توصية تطلب فيها من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مرة كل سنتين في إحدى الدول الأعضاء.

وجاء تنظيم الدورة الخامسة عشرة لهذا المعرض استنادا إلى القرار رقم ب/31 الصادر عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) المنعقدة بإسطنبول من 25 إلى 28 نوفمبر 2014،

الذي رحب بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لتنظيم المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2016، والذي تنظمه وزارة التجارة والاستثمار بالسعودية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض (المركز الاسلامي لتنمية التجارة، 2025).

4-الإطار القانوني لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

لقد نشأت منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بمستندات ووثائق قانونية وإدارية ثبوتية وهذا لتنظيم عملها في إطار قانوني ومن اهم هذه الوثائق هي :

-اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 والبرنامج التنفيذي للمنطقة،

-قواعد المنشأ للسلع العربية،

-لائحة تسوية المنازعات.

كما تتضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مجموعة من الاحكام العامة وهي موجودة في نص المادة الثانية من الاتفاقية وتتضمن ما يلي :

-الخفض التدريجي للقيود والرسوم المفروضة على المنتجات والسلع العربية في إطار التبادل التجاري العربي،

-توفير الحماية لمختلف المنتجات والسلع لغرض تحقيق المنافسة للسلع العربية مع السلع البديلة الأخرى،

-تسهيل المويل للمبادلات التجارية العربية وتوفير تسهيلات للخدمات المرتبطة بالتبادل التجاري،

-تحقيق التوزيع العادل للأعباء والمنافع بين الدول الأطراف بعد تطبيق الاتفاقية.

وتنص المادة السادسة من الاتفاقية على الاحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهي تتضمن الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية على نشاط الاستيراد للسلع وهي :

-السلع من أصل حيواني او زراعي في شكلها الاولي او النهائي بعد ادخال تغييرات في تصنيعها،

-المواد المعدنية وغير المعدنية في شكلها الأول او الثانوي او بعد احداث تغييرات جوهرية في مجال التصنيع،

-المنتجات النصف المصنعة والمصنعة الموجودة في القوائم المعتمدة للمجلس وهي من اهم مدخلات المنتوجات والسلع الصناعية،

-السلع المنتجة في إطار المشاريع العربية المشتركة في إطار المنظمات العربية او جامعة الدول العربية (بن عياد و بن سعيد، 2023، صفحة 383).

5-انعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على التجارة الخارجية العربية :

يستأثر قطاع التجارة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية، وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في تقرير مستوى الدخل ومنوه، وتأثريه في النشاط الاقتصادي، وقد شهدت التجارة العربية في السنوات الاخيرة تراجعا نسبيا، فإلى جانب الاوضاع الإقليمية، تأثرت التجارة الخارجية العربية باتجاهات وتحولات التجارة العالمية التي ال تزال تعاني من تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى اليت بدأت عام 2008 , وتبين مصادر منظمة التجارة العالمية أن حجم التجارة العالمية توسع بأقل من نسبة 2.5 % عام 2013 , مع توقعات بالتحسن إلى ما يتراوح بين 4 و4.5% لعام ,2014 والذي يبقى على أية حال أقل من المعدل السنوي المسجل للفترة ,1990-2014 والذي بلغ .5.5%.

وتظهر الإحصاءات المتوفرة انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات عام ,2014 بنسبة 5.1 الى 1497 مليار دولار مقارنة مع 1502, مليار دولار لعام 2013 , نتيجة التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى تأثير ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، و التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية. وفي المقابل

ارتفع معدل نمو الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة5.6% عام ,2014 إلى 1172, مليار دولار (لولاشي، 2016، صفحة 420).

خاتمة:

ان اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي اتفاقية عربية تجارية متعددة الأطراف و من اهم أهدافها تحرير المبادلات التجارية العربية عن طريق الغاء ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأطراف في المنطقة وتنمية والرفع من مستوى التبادل التجاري العربي وقد تميز التبادل التجاري العربي بعد دخول اتفاقية المنطقة حيز التنفيذ زيادة طفيفة، ولكن هذه الزيادة لم تكن ترقى الى المستوى المطلوب وتوجد تحديات ومشاكل تواجه التبادل التجاري في المنطقة وهي عدم توفر الإرادة السياسية للبلدان العربية الأعضاء لتعزيز المبادلات التجارية العربية البينية في المنطقة والارتقاء الى اعلى مستويات التكامل العربي وارتباط بعض الدول العربية باتفاقيات تجارية ثنائية، ومتعددة مع دل أخرى والتي كانت لها اثار على التبادل التجاري العربي البيني. وتوجد حلول لتنمية التبادل التجاري العربي وتعزيز مستوى التبادل التجاري العربي والزيادة في مستوى وأداء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهي الاهتمام وتطوير اساطير النقل العربي بمختلف انواعه البري والجوي والبحري والعمل التنويع الاقتصادي والتنويع في الهياكل الاقتصادية في الدول العربية والعمل على تحرير تجارة الخدمات في المنطقة وهذا لتحقيق الاكتفاء الاقتصادي، والتجاري في المنطقة والتخلي عن التبعية للعالم الخارجي وقد توصلنا من خلال بحثنا الى النتائج التالية :

-وجوب تحرير الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى باعتبارها نشاط أساسي وضروري في التبادل التجاري العربي عن طريق تحديث اساطيل النقل بمختلف انواعه وتطوير وتحديث خدمات الجمارك والتجارة الخارجية،

-توجد تحديات ومشاكل تواجه التبادل التجاري العربي البيني في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومستقبل المنطقة ويجب العمل للتقليل والقضاء عليها وتعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي بين الدول الأعضاء في المنطقة.

توصيات الدراسة:

-التنويع في الهياكل الإنتاجية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى،

-تحرير تجارة الخدمات لتحقيق المنافسة والخفض من تكاليف التجارة الخارجية والزيادة في نوعيتها،

-تبني سياسة الإنتاج من اجل التصدير لتحقيق التنافسية والميزة النسبية،

-التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات الجمركية وهي قطاع ملم لمختلف جوانب الجارة الخارجية.

قائمة المراجع:

(29 جانفي, 2025). تم الاسترداد من المركز الاسلامي لتنمية التجارة: https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/19-05-16-01.aspx

احمد الشاذلي، محمد عدوي، و عبد الناصر احمد. (2022). *التجارة العربية البينية: الواقع والتحديات والافاق المستقبلية*. ابوظبي الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

جمال بن عياد، و لخضر بن سعيد. (2023). واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة (2016-2021). *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*.

ليلى لولاشي. (2016). التجارة العربية البينيةواقع وافاق. *مجلة الاقتصاد الصناعي*.

محسن ثامر، و زهير عبيدة. (2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمامول. *مجلة المنهل الاقتصادي*.